اسم و لقب الأستاذ المشارك : داودي نبيلة

الوظيفة : أستاذة

المؤسسة : المركز الجامعي لغليزان

الرتبة : ماجستير علم الاجتماع

**عنوان المداخلة : واقع البطالة في الجزائر**

العنوان الالكتروني boufaric\_2001

**ـ تمهيد :**

تعاني جل اقتصاديات العالم من البطالة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات خاصة في الدول النامية، لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة. بينما الاستغلال الأمثل لها من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام للخروج من أزمة الفقر والتخلف التي تميز هذه الدول. ومما زاد الأزمة استفحالا اتساع هوة الاختلالات الهيكلية لاقتصادياتها. مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات غالبا ما تفرضها مؤسسات التمويل الدولية قصد إنعاش اقتصادياتها من جديد، في إطار سياسة انكماشية تركز على إدارة الطلب الكلي الشيء الذي سينتج عنه بالضرورة تراجع حجـم الاستثمارات العمومية، ومحاولة تخلص الدولة من وظائفها المؤثرة في خلق مناصب الشغل، خصوصا وأن جلها كان يوفرها القطاع العام على الأقل لحالة الجزائر.

لعل من بين الأسباب الموضوعية التي أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة بالجزائر تبنيهـا لبرنامـج التعديـل الهيكلي الذي بموجبه تعمل على تطبيق نظام الخوصصة بمختلف أشكالها، حيث تتنازل الدولة عن المؤسسات العمومية لفائدة القطاع الخاص في إطار تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها منذ سنوات، بداية من استقلالية المؤسسات الممتدة إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وانتهاءا ببرنامج التعديل الهيكلي تمهيدا للدخول إلى اقتصاد السوق.

**تحليل البطالة في الجزائر و الدول العربية**

لعل الشيء المميز للاقتصاديات الدول العربية هو الارتفاع الغير العادي لنسب البطالة عن المعدلات العالمية حيث جاء في تقرير منظمة العمل العربية، لشهر مارس 2005، تم تقديم تصور متشائم لتطور معدلات البطالة في البلدان العربية. و يرى التقرير أن الوضع الحالي للبطالة هو الأخطر بين جميع مناطق العالم، وأنه يجب على الاقتصاديات العربية استثمار حوالي 70 مليار دولار، ورفع معدل نموها الاقتصادي من 3% إلى 7%، وخلق خمسة ملايين منصب عمل، حتى يتم تخفيض نسب البطالة إلى معدلات مقبولة أو

طبيعية[[1]](#endnote-1)(1)

و إذا استثنينا فلسطين و العراق أين تسود ظروف غير عادية، فإن كل الدول العربية تعرف نسب بطالة مرتفعة عن المعدلات العالمية، و هو أمر محير بالنسبة لبعض البلدان التي تتوفر على موارد معتبرة. حيث ترتفع نسبة البطالة في السعودية إلى حوالي 15%، وفي عمان 17.2%، وفي قطر 11.6% و كذلك بالنسبة للجزائر 23.7% في سنة 2003. و إذا ربطنا معدل النمو بانخفاض نسبة البطالة في الدول العربية فإننا نجد أن العلاقة تكاد تكون ضعيفة بين النسب العالية للنمو ما بين 4% و 6% و انخفاض معدلات البطالة ما بين 2% إلى 3% في غالبية الدول العربية.

**جدول 1: تغير معدلات النمو و البطالة في الدول العربية**



المصدر: Algeria selected Issues، IMF country report N°. 05/52

هذه البلدان هي التي تعرف معدلات مرتفعة من البطالة، و التي في نفس الوقت تحقق معدلات نمو ايجابية، و لكن الارتباط بين الارتفاع بين معدل النمو الاقتصادي و انخفاض نسبة البطالة غير قوي كما يؤكده التحليل النظري. و عليه فإن نسبية العلاقة بين النمو و البطالة تظهر أكثر وضوحا بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية.

و لكن لماذا لا تؤثر نسبة النمو بشكل كبير على البطالة؟.لعل السبب يكمن في طبيعة النمو المحقق في مختلف هذه البلدان، فالبلدان البترولية مثل الجزائر و السعودية تعرف معدلات نمو في حدود 5% إلى 6% بينما لاحظنا ثبات معدلات البطالة في فترات ما بين 1999 و 2002 و انخفاضه في الفترة ما بين 2003 و 2005 و لكن بالنسب تبقى نوعا ما ضعيفة. فبالنسبة للجزائر رغم أن معدل نسبة النمو ما بين 1995-2000 كان في حدود 3% إلى أنه يبقى غير كافي لتخفيض نسبة البطالة بشكل كبير[[2]](#endnote-2).(2)

1.3**. العلاقة بين النمو و البطالة في حالة الجزائر**

تعاني الجزائر كبقية البلدان العربية من ارتفاع غير عادي في نسبة البطالة، و هو أمر يؤثر مباشرة على جهود التنمية و الانفتاح في الاقتصاد الجزائري. و لعل التعامل مع نسب بطالة مرتفعة يختلف كلية عن ما هو سائد في البلدان المتطورة أين تسود معدلات بطالة نوعا ما منخفضة، و تحليل نسب النمو و البطالة بالنسبة للجزائر يبين اتجاهين رئيسيين:

- ارتفاع معدل النمو و ارتفاع نسبة البطالة في الفترة ما بين 1995 و 2000

- ارتفاع معدل النمو و انخفاض نسبي في معدل البطالة في الفترة ما بين 2002 و 2005.(3)

**ـ عروض العمل في الجزائر و علاقته بالبطالة :**

يمكننا أن نصنف هيكل سوق العمل بالجزائر إلى قطاعين : قطاع ريفي أو قروي يشمل جميع النشاطات الفلاحية ، و قطاع حضري يشمل نوعين من الممارسات الرسمية و الغير الرسمية ، حيث أن في سنة 1977 كان القطاع الريفي يمتص حوالي 72,2 بالمائة من مجمل اليد العاملة غير أن هذه النسبة انخفضت إلى 42بالمائة سنة 2003 نتيجة هجرة السكان من الأرياف إلى المدن بسبب نوعية الهياكل القاعدية في المدن و ارتفاع الأجور ، و هذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في القطاعات الرسمية و بروز القطاع الغير رسمي الذي امتص حوالي36,5بالمائة من مجمل التشغيل خارج قطاع الفلاحة سنة 2002 و أيضا 39 بالمائة من مجمل التشغيل في القطاع الحضري .

**أ ـ عرض العمل من طرف القطاعين العام والخاص :**

مع نهاية الثمانينات و بداية 1990 شرعت الجزائر في إصلاحات إقتصادية و مالية كان لها الأثر الكبير على التشغيل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ، فالقطاع العام عرف خلال سنوات التسعينات تسريح عدد كبير من العمال (فقدان أكثر من 400000منصب عمل) نتيجة برنامج التصحيح الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي ، و الذي أدى إلى خوصصة و حل عدد كبير من المؤسسات العامة في كل الأنشطة الاقتصادية ،وعكس هذا عرف القطاع الخاص ابتدءا من 1990 تحسنا ملحوظا و ساهم في خلق عدد معتبر من مناصب العمل نتيجة تطوره السريع

**الجدول رقم 2: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة خلال 1995ـ 1999**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | السنوات |
| 14 | 80 | 43 | 62 | 79 | القطاع العام |
| 7384 | 5232 | 5102 | 7864 | 7236 | القطاع الخاص |
| 19 | 36 | 18 | 16 | 34 | أخرى |
| 7418 | 5348 | 5163 | 7942 | 7349 | المجموع |

من خلال هذا الجدول يلاحظ التوسع الكبير الذي عرفه القطاع الخاص من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تركزت خاصة في الأنشطة مثل الأشغال العمومية و البناء والتجارة ، النقل و الاتصالات ، الصناعات الغذائية و الخدمات.

ـ **عرض العمل حسب القطاعات الاقتصادية :** و الذي يتم توضيحه من خلال الجدولين التاليين .

**جدول رقم 3: عرض العمل في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 1993  2000 | 1986  1993 | 1978  1986 | 1967  1978 | السنوات | القطاعات |
| 0,6\_ | 1,1 | 4,5 | 10,7 | نسبة نمو التشغيل في القطاع | الصناعة |
| 14 | 18,3 | 18,9 | 18 | نسبة المساهمة في التشغيل الكلي |
| 3 | 1,6\_ | 7,1 | 17 | نسبة نمو التشغيل في القطاع | الأشغال العمومية |
| 20,4 | 19,7 | 22,4 | 14,7 | نسبة المساهمة في التشغيل الكلي |
| 6,7 | 5,7 | 4,3 | 7,7 | نسبة نمو التشغيل في القطاع | النقل و المواصلات |
| 6,7 | 6 | 6,1 | 6,4 | نسبة المساهمة في التشغيل الكلي |
| 3,1 | 6,2 | 4,7 | 2,7 | نسبة نمو التشغيل في القطاع | التجارة والخدمات |
| 27,9 | 20,2 | 21,9 | 28,6 | نسبة المساهمة في التشغيل الكلي |
| 2,6 | 3 | 6,5 | 5,7 | نسبة نمو التشغيل في القطاع | الإدارة |
| 37,7 | 35,8 | 30,7 | 32,3 | نسبة المساهمة في التشغيل الكلي |

**الجدول 4: توزيع السكان النشطين حسب القطاعات و المناطق في الجزائر**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | السنوات المناطق | القطاعات |
| 303639 | 406148 | 364466 | 307150 | \_ | 2069049 | المناطق الحضرية | الفلاحة |
| 1305994 | 974372 | 1252659 | 1105191 | \_ | 1043020 | المناطق الريفية |
| 1609633 | 1380520 | 1617125 | 1412340 | 438263 | 1312069 | المجموع |
| 18,1 | 17,2 | 20,74 | 21,13 | 26,3 | 21,06 | النسبة |
| 839568 | 756166 | 769106 | 593615 | \_ | 627924 | المناطق الحضرية | الصناعة |
| 424023 | 302669 | 291679 | 210538 | \_ | 233195 | المناطق الريفية |
| 1263591 | 1058835 | 1060785 | 804152 | 503983 | 861119 | المجموع |
| 14,2 | 13,2 | 13,60 | 12,03 | 9,2 | 13,82 | النسبة |
| 744737 | 586549 | 517702 | 410139 | \_ | 317228 | المناطق الحضرية | الأشغال العمومية |
| 512967 | 625473 | 449866 | 389775 | \_ | 332784 | المناطق الريفية |
| 1257703 | 1212022 | 967568 | 799914 | 859927 | 650012 | المجموع |
| 14,2 | 15,1 | 12,41 | 11,97 | 15,8 | 10,44 | النسبة |
| 3402651 | 1315643 | 2896770 | 2575385 | \_ | 2376165 | المناطق الحضرية | التجارة و الخدمات الإدارية |
| 1335226 | 1315643 | 1256164 | 1092265 | \_ | 1029407 | المناطق الريفية |
| 4737877 | 4392844 | 4152934 | 3667650 | 3564216 | 3405572 | المجموع |
| 53,4 | 54,6 | 53,25 | 54,87 | 48,7 | 54,67 | النسبة |

من خلال الجدولين أعلاه يمكن ملاحظة النقاط التالية :

ـ النسبة المرتفعة لليد العاملة في القطاع الفلاحي التي مثلت سنة 2002 نسبة

%26,3

% 9,1ـ القطاع الصناعي الذي عرف نموا ضعيفا لليد العملة وصل سنة 2000

سنة %10,44ـ تحسن في نسبة اليد العاملة في قطاع البناءو الأشغال العمومية

سنة 2006 ، و يعود هذا التحسن إلى الاستثمارات الضخمة % 14,2 إلى 2001

التي رصدتها الحكومة لتقوية البنية التحية و الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني من خلال برنامج الانتعاش الاقتصادي لسنة 2001 و الذي خصص له 525 مليار دينار على امتداد أربع سنوات .

**ـ أثر سياسة التعديل الهيكلي على البطالة في الجزائر :**

خلال سنوات السبعينات و الثمانينات سيطر التشغيل العمومي على القطاع الرسمي إلى حد كبير نتيجة انتهاج الدولة لسياسة إحلال الواردات، و خاصة منها ما يعرف بسياسة الصناعة المصنعة و التي نتج عنها إنشاء العديد من المؤسسات العمومية و من اليد العاملة الإجمالية سنة 1978، غير أن الأزمة %65 التي امتصت حوالي

البترولية لسنة 1986 كان لها الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري ، حيث كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي ،و رغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك و التي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة للتنظيمات للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لها ، إلا أنها لم تمس علاقات التشغيل ، و ليه تقهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية ، و منه أصبحت هذه المؤسسات غير منتجة مما دفعها إلى التصريح الجماعي للعمال مما نتج عنه اختلال في سوق العمل عبر عنه ارتفاع سنوات البطالة ابتدءا من سنة 1994 ، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي .

**ـ جدول رقم 5 :تطور سوق العمل 1990ـ 2001**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 2001  99913 | 2000  101520 | 1999  121309 | 1998  1666299 | 1996  134858 | 1993  153898 | 1990  22845 | السنوات  الطلب على العمل |
| 25662 | 24533 | 24726 | 28192 | 36768 | 43031 | 78783 | عرض العمل |
| 3191 | 3014 | 3727 | 3926 | 6134 | 15173 | 33055 | مناصب الشغل دائمة المحققة  مؤقتة  المجموع |
| 20505 | 19201 | 18650 | 22638 | 25976 | 20258 | 27443 |
| 23696 | 22215 | 22377 | 26564 | 32110 | 35431 | 60498 |

سنة 1994إلى % 24إن التعديل الهيكلي قد أدى إلى تفاقم البطالة التي انتقلت من

من البطالة يكمن مصدرها في القطاع العمومي و % سنة1997، حيث أن 52 %29

من القطاع الخاص ، و قد قدرت البطالة في هذه الفترة بحوالي 3,2 مليون حيث%48

من فئة الشباب الذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين و 57 بالمائة يتقدمون لأول %80مست

لأول مرة ،و مست كذلك 80.000 من خريجي الجامعات سنة1996 و هذا من بين أكثر من 100.000 خريجي الجامعات ، ومعظم الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية بينت نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي على البطالة فيما يلي:

ـ زيادة البطالة خاصة لدى فئة الشباب .

طردوا من %10من البطالين فقدوا عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة حيث أن%45ـ نتيجة غلق المؤسسات و 10,1 بالمائة نتيجة لحل %11,4التقليل من العمالة%11العمل

المؤسسات ، و كذلك استمرار زيادة البطالين لدى فئة الإناث خاصة المرأة الماكثة بالبيت

حيث ارتفعت نسبة النساء العاطلات من 15000امرأة سنة 1994 إلى 487000امرأة سنة 1996.(4)

**ـ قائمة المراجع :**

1. (1) تقرير المنتدى الاستراتجي العربي, مستقبل العالم العربي في 2020. [↑](#endnote-ref-1)
2. (2)Conseil National Economique et Social, C.N.E.S, Rapport portant Evaluation des dispositifs d’emploi, 2002.

   (3)أ. مختاري فيصل: العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية ،

   المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي معسكر.

   (4) شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد : البطالة في الجزائر (مقارنة تحليلية و قياسية )، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية ، 17 ـ 18 مارس 2008 ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة . [↑](#endnote-ref-2)